



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

السيد المهندس / هاني سنبل
الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
والرئيس التنفيذي بالإنابة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (114)
على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 5 سبتمبر/ أيلول 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

معالي رئيس الدورة 114 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أصحاب المعالي الوزراء،

أصحاب السعادة السفراء ورؤساء المنظمات العربية المتخصصة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في مستهل هذه الكلمة، نيابة عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وأصالة عن نفسي، أن أعرب عن خالص شكري وتقديري للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومعالي الأمين العام السيد/ أحمد أبو الغيط، للدعوة الكريمة للمشاركة في هذه الدورة من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموقر.

أصحاب المعالي والسعادة، أيها الحضور الكريم

أنشأت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عام 2008 لهدف رئيسي وهو تنمية التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كوسيلة لتحسين حياة شعوبها وضمان ازدهارها، وذلك من خلال توفير الحلول التمويلية المبتكرة والبرامج المتخصصة لتنمية التجارة في هذه الدول البالغة 57 دولة عضو. وقد بلغ إجمالي ما قدمته المؤسسة من تمويلات منذ إنشائها، ما يزيد على 75 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2023 فقط، بلغ إجمالي التمويلات المعتمدة من المؤسسة 6,9 مليار دولار، خصص 31% منها لصالح الدول العربية.

كما تحرص المؤسسة عبر برامجها المختلفة على بذل جهود حثيثة لتعزيز القدرات ودعم المؤسسات المختصة بالتجارة في المنطقة العربية، للاستفادة من مقومات التكامل الاقتصادي التي تزخر بها. وفي هذا الإطار، تعمل المؤسسة مع هيئات تنمية وتمويلية إقليمية ودولية مختلفة في تطبيق برامج تهدف في مجملها للمساهمة في زيادة نسبة التجارة الخارجية لبلداننا العربية، على اعتبار أن التجارة هي المحرك الأساسي للتنمية.

وفي هذا السياق، وانطلاقاً من المبادرة الدولية لمنظمة التجارة العالمية (WTO) المعتمدة عام 2005، والتي أطلق عليها "مبادرة المساعدة من أجل التجارة" (The Aid for Trade Initiative)، قامت المؤسسة

الدولية الإسلامية لتمويل التجارة نيابة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بإطلاق وتنفيذ هذه المبادرة في المنطقة العربية بين عامي 2014 و2018، ضمن برنامج أطلق عليه "مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الآفتياس)"، وذلك تطبيقاً لتكليف من القمة العربية الاقتصادية الثالثة المنعقدة بالرياض عام 2013 واستجابةً لطلب كريم من المجموعة العربية بجنيف.

وبعد نجاح المرحلة الأولى من البرنامج، الذي نفذ 29 مشروعاً قُطرياً وإقليمياً لفائدة الدول العربية، قامت الدورة الرابعة للقمة العربية الاقتصادية، التي عُقدت في بيروت في يناير 2019، باعتماد قرار يدعو المؤسسة لإعداد وإطلاق المرحلة الثانية من برنامج الآفتياس بالتعاون مع الدول العربية. وإنفاذاً لهذا القرار واستجابة لطلب معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، تم تصميم المرحلة الثانية من برنامج الآفتياس ومن ثم إطلاقه في 27 أكتوبر 2021.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة

منذ انطلاقه في عام 2021، قام برنامج الآفتياس في مرحلته الثانية (آفتياس 2.0) باعتماد 21 مشروعاً بإجمالي غلاف مالي يقدر بـ 7.6 مليون دولار أمريكي، ساهم آفتياس 2.0 فيه بما نسبته 75% أي ما يعادل 5.7 مليون دولار أمريكي. وقد شملت المشروعات المعتمدة 16 مشروعاً قُطرياً لفائدة 9 دول عربية بالإضافة إلى 5 مشروعات إقليمية. وتهم المشروعات المعتمدة العديد من القطاعات الهامة والمجالات التنموية مثل الأمن الغذائي والنقل البحري ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات والتمكين الاقتصادي للمرأة وغيرها.

كما يعتزم برنامج آفتياس 2.0 اعتماد حزمة جديدة من المشروعات في الربع الأخير من هذا العام بمشيئة الله، مع التركيز والتأكيد على الأثر والبعد التنموي للمشروعات المعتمدة.

أصحاب المعالي والسعادة،

لا يخفى عليكم حجم ومدى التحديات التي يواجهها العالم أجمع بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، من تداعيات الصراعات الجيوسياسية القائمة أو المستجدة، تُضاف إلى ما خلفته جائحة كورونا من تأثيرات سلبية على التجارة والاقتصاد في العالم العربي. وفي هذا السياق، يسعى برنامج آفتياس لأن تساهم المشروعات التي يدعمها في تخفيف الآثار السلبية للتحديات السابق ذكرها من خلال تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي وربط المنتجين والمستوردين وكذلك دعم قطاع النقل واللوجستيات من أجل تحفيز التجارة البينية العربية خاصة في القطاعات الحيوية مثل الأمن الغذائي.

واسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة الطيبة، لأقدم خالص شكري وتقديري للجهات المانحة التي دعمت قرار القمة العربية الرابعة، وقدمت الدعم المالي لبرنامج الآفتياس 2.0، وهي إلى جانب المملكة العربية السعودية، كل من مصر والجزائر وموريتانيا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وصندوق تنمية التجارة. وبهذا الخصوص، فإن الموارد المالية التي تمت تعبئتها إلى اليوم والبالغة 14,5 مليون دولار أمريكي، ما زالت دون الهدف المرجو لتحقيق الأثر المطلوب على التجارة في المنطقة العربية. وفي هذا السياق، أُجدد الدعوة من هذا المنبر لكل الدول العربية والمؤسسات العربية المهمة بالتنمية الاقتصادية، بالانضمام إلى البرنامج ودعمه والاستفادة من مشاريعه. فمن خلال الدعم الفني والمؤسسي والمالي الذي يقدمه البرنامج، سيتم إعطاء الأولوية للدول المانحة في تنفيذ مشاريع ذات أولوية في خططها التنموية الوطنية، تساعد بالتأكيد على تنويع قاعدة تجارتها الخارجية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أَدعو أيضاً الشركاء من المنظمات الإقليمية والدولية إلى دعم موارد برنامج آفتياس مالياً وفنياً من خلال الشراكات في تنفيذ مشاريع ذات أثر تنموي ومجتمعي. وذلك حرصاً منا على ديمومة البرنامج واستمراراً لأثره التنموي الفعال، آخذين في الاعتبار أن عدم إتاحة موارد إضافية سيؤدي بدون أي شك لاضمحلال البرنامج وتوقفه.

أيها الحضور الكريم

أود أن أختتم هذه الكلمة بالتعبير عن جزيل الشكر لكم ولحكومات الدول العربية الموقرة، على الدعم المستمر المقدم لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي لن تدخر جهداً في دعم عجلة التنمية في الدول العربية الأعضاء، من خلال تنمية التجارة، والعمل على تعزيز العمل العربي المشترك وتوحيد الرؤى لمواجهة الأزمات المحتملة من التغيرات الدولية المتسارعة على أصعدة مختلفة.

وأسأل الله عز وجل، أن يُكَلِّل جهودنا جميعاً بالتوفيق، وأن يُوفِّقكم لما فيه رفعة أمتنا العربية إنه سميعٌ مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،